تحديدُ الصِّفاتِ المشتقّةِ بينَ عِلْمِ الصَّرْفِ ومَواقِعِ الإعرابِ في النحو

Identifying Derivative Characteristics between Arabic Morphology and Syntactic Placements

أد. حسن خميس الملخ Prof. Hassan Khamis Elmalkh

أستاذ النحو والصرف في قسم اللغة العربية Dept. of Arabic Language

الجامعة القاسميّة – الإمارات Dept. of Arabic Language

Alqasimia University – UAE

أد. سهى فتحي نعجة Prof. Suha Fathi Na'jeh

أستاذة النحو والصرف والمعجميّات في قسم اللغة العربية

الجامعة الأردنيّة – الأردن Jordan University – Jordan

الملَخَّص

يهدفُ البحثُ باستعمال المنهج التحليليّ إلى استجلاءِ دَوْرِ مواقِع الإعرابِ في النحو العربيّ في تحديدِ الصفات الصرفيّة المشتقّة انطلاقًا من ضرورة المواءَمة بين مُتطلبات بنية الصفات المشتقّة؛ وزنًا، ووظيفةً، ومَوْقعًا في الجملة العربيّة ضمنَ سياقٍ لغويّ ناجح في أداء المعنى؛ ذلك أنَّ البِنيةَ الصرفيّةَ وحدَها لا تنهضُ دليلا على استجماعِ متطلبات الباب في الصرفِ العربيّ إلا إذا تآزَرَتْ معها الوظيفة الصرفيّة، وساعَدَ على ذلك الموقعُ النحويّ في الإعراب؛ فالاسمُ العَلَمُ المنقولُ عن المشتقّات لا يُعدُّ مشتقًا لإفراغه من وظيفة الباب الصرفيّ المنقول عنه، وقد توصَّلَ البحثُ بعد دراسة المواقع النحويّة في العربيّة إلى أنَّها على ثلاثة أصنافٍ في مدى تأكيد البنية المشتقة، فبعضُها لا يدلّ على البنية المشتقّة: كالمفعول المطلق، والمفعول معه، والتمييز. وبعضها يدلّ على البنية المشتقّة: كالخبر، والحال، والنعت. وبعضها يأتي نسبيّ الدلالة كموقع المبتدأ، والفاعل، والاسم المجرور.

الكلمات المفتاحيّة: الصفات المشتقّة، الوظائف الصرفيّة، الاسم العَلَم، المواقع النحوية، الدلالة المعجمية.

Abstract

This research employs an analytical approach to elucidate the role of Arabic syntax positions in identifying derivative morphological characteristics. This stems from the necessity of aligning the requirements of derivative characteristics - namely, pattern, function, and placement within the Arabic sentence - within a linguistic context that successfully conveys meaning. The morphological structure alone does not serve as conclusive evidence for satisfying the requirements in Arabic morphology unless it aligns with the morphological function, aided by the syntactic placement. For example, the derived proper noun cannot be considered true derivative without preserving their function as transmitters of the meaning of the derived noun. After investigating syntactic placement in Arabic, the research categorizes them into three types based on the degree of confirming the derivative structure. Some positions do not indicate the derivative structure, such as the absolute object, the object of association, and the distinguishing feature. Others clearly signify the derivative structure, including the predicate, the circumstantial phrase, and the attribute. Some placements exhibit relative indication, such as the subject placement, the agent, and the accusative noun.

Keywords: Derivative Characteristics, Morphological Functions, Proper Noun, Syntactic Placement, Lexical Significance

مقدِّمة البحث:

اجتهدَ الصَّرفيّون والنّحويّون والمعجميّون في تمييز الحدود النحوية والصرفيّة بعلاماتٍ فارقة، تُحدِّدُ البابَ الصرفيّ الذي تنضوي تحتَه البنيةُ الصرفيّة إلا أنَّ اجتهادهم لم يستوفِ –على الدوام– قَيْدَي الجَمْعِ والمنْع في إقامة حدودٍ علميّة فاصلةٍ بين الأبواب الصرفيّة من جهة البِنية الصرفيّة في شكلها، ومعناها الوظيفيّ في ذاتها، ودلالتها في حقلِها اللغويّ، وسياق استعمالها في التداول الكلاميّ؛ ذلك أنَّ البِنيةَ الصرفيّة في العربيّة بنيةٌ تعالُقيّة، لا تدُبُّ فيها الحياةُ بوزنها الصرفيّ وحدَه، بل في توظيفها الجاري على معهود كلام العرب تواصُلاً، وتداولا بين الحقيقة والمجاز، ومراعاة لمتطلبات المقام، ودواعي الإبلاغيّة في المقال، وتقبُّلا لتأثيرات المجتمع اللغويّ في تبايُنه مكانًا وزمانًا، وتجدُّد معجمه، وتنقُّل كلماته بين الخُمول، والنشاط؛ استجابةً للتوسّع المعرفيّ وتطوُّراتِه القديمة والجديدة.

فالاجتهادُ اللغويّ حركةٌ مسايرةٌ للبحث اللغويّ، ونشاطٌ علميٌّ تعليميٌّ بحثيّ، يقوم به علماءُ اللغة؛ قَصْدَ التوازنِ بين اللغة في صيرورتها الآنيّة، واستمرارِ حاجتها إلى ضوابطَ صرفيّةٍ ونحويّة، تستجيبُ إلى كفايتها الواصفة لها، ثمّ المقنّنة لاستعمالاتها، فلا غروَ أن يستمرّ الاجتهادُ اللغويّ ما استمرّتِ اللغةُ؛ ذلك أنَّ العمل اللغويّ تواصُل يؤكّد استمرارَ اللغويّين على اختلافِهم بِسدانة اللغة.

مشكلة البحث:

تتردّدُ بعضُ الصفاتُ المشتقّة بين باب الصفات المشتقة، والأسماء الجامدة، وأسماء الذات اعتمادًا في بعض المواضِع على موقعها النحويّ من الجملة مع أنَّ وزنها الصرفيّ واحِد لم يتغيّر؛ لهذا تسعى هذه الدراسة إلى الميز بين الصفة المشتقة والاسم المحض، كَبِنْية اسم الفاعل عندما تكون صفةً جامِعةً لمتطلبات بابها الصرفيّ، وقائمة بوظائفه، وعندما تكون اسمًا محضًا مُفارِقًا لوظائف الوصفيّة في اسم الفاعل، وفارغًا منها، وإن كان في الحالتين على البنية الصرفيّة نفسِها.

ففي قولنا:

– عِلْمُ الصَّرْفِ عِلمٌ نافِعٌ.

جاءت كلمةُ "نافِع" اسمَ فاعل، تدلّ على معنى النَّفْع، كما تدلّ على من قام بالنفع واتَّصَفَ به، وهو علم الصرف على سبيل الفاعليّة؛ لأنَّه يجوز أن نقول:

– ينفعُ عِلْمُ الصرفِ الناسَ.

وموقع كلمة "نافِع" من الإعراب النعت "الصفة" للخبر "عِلْم" الذي سبقه المبتدأُ المضاف "عِلم الصرف". وفي الوقت نفسه، يصحّ أن نقول:

– علم الصرف نافِعٌ.

فيكون اسم الفاعل "نافِع" خبرًا للمبتدأ المضاف "علم الصرف"، لكنَّه في موقعه النحويّ في خانة الخبر مَلموحٌ فيه معنى الوصف، حتى ليجوز التكلف بإعرابه نعتاً لمنعوت محذوف.

ويمكن لاسم الفاعل "نافِع" أن يعمل عمل فعله، فيصحّ أن نقول:

– عِلمُ الصرفِ عِلمٌ نافِعٌ الناسَ.

بإعرابِ الاسم المنصوب "الناس" مفعولا به لاسم الفاعل "نافِع" بدلالة إمكانية بقائه منصوبًا لو استحال اسم الفاعل "نافِع" بنيةَ فِعل ماضٍ أو مضارع، إذ يصحّ أن نقول:

– عِلمُ الصرفِ نَفَعَ الناسَ.

– عِلمُ الصرفِ ينفعُ الناسَ.

وهذا الإعمالُ لاسم الفاعل الدالّ على معنى الوصف يجعله اسمًا في ظاهره بدلالة التنوين، وفِعلاً في باطنه بدلالة الإعمال عَمَلَ فعلِه.

لكنَّ الاسمَ "نافِع" في جملة:

– نافِعُ بنُ الأزرقِ شخصيّةٌ تاريخيّةٌ مَعروفةٌ.

لا يحملُ معنى الفعل "نَفَعَ"، أو يدلّ على من قام بالنفع على سبيل الفاعليّة، أو يقبل أن يقعَ نعتًا، أو أن يصبح عاملا عَمَلَ فعله المشتقّ منه؛ لأنَّه اسمٌ عَلَمٌ، يدلّ على مُسَمًّى به،

ولا يدلّ على لازم معناه، لكنَّه منقول في عَلَميّته عن اسم الفاعل؛ فتكون كلمة "نافِع" قد تردَّدت بين الوصفيّة والاسميّة مع أنَّ الميزان الصرفيّ لها في الحالتين واحد بلا تغيّر في بِنْيته.

يُضافُ إلى ذلك أنَّ كلمة "نافِع" قد تردّدتْ بينَ التنكير عندما كانت اسمَ فاعل دالّاً على الوصفيّة، والتعريف عندما أصبحت عَلَمًا، أيْ: أنَّها تحوّلت من الشيوع والتعميم والدلالة على الحَدَث إلى التخصيص والتعيين، كما أشارَ إلى ذلك المنصِف عاشور(١)، وإن فقدتِ المعنى المعجميّ، وصارت بالعَلَميّة فارغةً منه. فهل بقيت كلمة "نافِع" في الجمل السابقة كلّها اسم فاعل؟ وهل يصحّ تصنيفها ضمن بابه؟ وإلى أيّ مدًى يمكن الاستعانة بالموقع الإعرابيّ في تحديد اسم الفاعل المستكمِل لمواصفات بابه من اسم الفاعل غير المستكمِل لمواصفات بابه؟ وكيفَ تفكّ المنظومة اللغويّة للعربيّة هذا التداخُل الصّيغيّ، أو الاشتراك اللغويّ، أو المشترك الدلاليّ، أو الاشتراك الاتفاقيّ(٢)؟

أهميّة البحث:

تغدو هذه الأسئلةُ مُهِمّةٌ عندما نتدبّر في إجابةِ سؤالٍ يطلب تحديدَ اسم الفاعل في العبارة الآتية:

– سارَ خالِدُ بنُ الوَليدِ بجيشه من العراق مُتَّجِهًا إلى الشام.

فالإجابةُ الصحيحةُ التي لا يختلف فيها أهلُ التدقيق في العربيّة كلمةُ "مُتَّجِهًا"، وهي إجابةٌ تحتاج إلى تدقيق في الاختيار؛ لأنَّها اسم فاعل من فعلٍ غير ثلاثيّ، لكنَّ بعضَ المبتدئين قد يختارون كلمة "خالد" اسمَ فاعلٍ على اتّجاهين:

الأوّل: أنَّها على وزن "فاعِل".

(١) يُنْظَرُ كتابه: ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ: بحث في مقولة الاسميّة بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب منوبة، ط ٢، ٢٠٠٤م، تونس، ص ١٨٢.

(٢) هذه التعبيرات متقاربة حَدَّ الترادف، والتعبير الأخير منها منقول عن الرَّضيّ الأستراباذيّ، محمد بن الحسن، ت ٦٨٨هـ. يُنْظَرُ كتابه: شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م، ج ١، ص ٣٦٨. وصابر الحباشة، المشترك الدلالي في اللغة العربيّة: مقاربة عِرفانية معجمية، ط ١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١٥م، ص ٧٤-٧٥.

والثاني: أنَّها عَلَمٌ مَنقولٌ عن اسم فاعِل.

فأمّا الاتجاه الأوّل، فإجابتُه صحيحة من ناحية الميزان الصرفيّ وَحْدَه؛ لأنَّ سائرَ قيود حدّ اسم الفاعل في الدلالة على الحدَث، ومن قام بالفعل، أو اتّصفَ به ليستْ مُتوافرةً في الاسم "خالد" الذي يدلّ على مُسمًّى بالقصد والتعيين، ولا يدلّ في جملته على معنى بالوضع والاستعمال، ولا يبعدُ أنْ يختلفَ بعضُ المشتغِلين بالعربية كالمعلِّمين في تصويبه أو تخطئته؛ لأنَّ بعضهم يُركّز في شرحه باب اسم الفاعل من الفعل الثلاثيّ على معيار الميزان الصرفيّ المجرّد.

وأمّا الاتجاه الثاني؛ فإجابتُه صحيحةٌ على مقتضى أصل الكلمة في التصوّر العلميّ، لا ما آلَتْ إليه في الاستعمال التداوليّ، وهو ما لم ينطقْ به السؤالُ صراحة.

وفي تحليل الاتجاهين يبقى سؤالُ التصنيف قائمًا: هل كلمة "خالد" في الجملة السابقة اسم فاعل؟ وما دَور سياق استعمالها في تحديد بابها الصرفيّ؟ وهل يؤدي انتقالُ بنيةِ اسم الفاعل من الوصفيّة إلى العَلَميّة مَثلا إلى طَلاقه من أصل بابه؟ وماذا لو كانت كلمة "خالد" غير مُسَيَّقة في جملة مفيدة، كأنْ يسألَ أحدُ المشتغِلين بالعربية عن التصنيف الصرفيّ لبعض الكلمات، ومنها كلمة "خالد" من غير أنْ يظهرَ عليها أثرُ الوصف والمعنى، أو الاسم والمسمّى، فيكون الجواب: إنَّها اسم فاعل.

وفي مستوى علميّ أعلى، يمكن أن نستذكر جَدَل الصرفيّين والنحويّين واللغويّين في تحديد الباب الصرفيّ لبعض أسماء الله الحسنى وصفاته، فالكلمتان "الرحمن الرحيم" مشتقّتان من الفعل المتعدّي "رَحِمَ"، فهل هُما للمبالغة في اسم الفاعل الدالّ على التكثير أم هما دالَّتان على الثبوت؟ أجاب الفاكِهيّ عن السؤال، فقال: "(الرحمن الرحيم) صِفتان مُشبَّهتان بُنيتا للمبالغة من (رَحِمَ) بعد نقله إلى (فَعُلَ) بضمّ العين"[1]؛ لأنَّهما دَلَّتا على ثبوت مطلق لمعنى الوصف في

(١) الفاكهيّ، عبدالله بن أحمد، ت ٩٧٢ هـ، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط ٢، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٩٣م، ص ٣٨. ويُنْظَرُ: السُّهَيليّ، عبد الرحمن بن عبدالله، ت ٥٨١هـ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٦٠-١٦١.

كلٍّ منهما في موصوفهما.

لكنَّ كلمة "رَحيم" في جملة:

- الأبُ رَحيمٌ بأبنائه.

لا تدلّ إلا على المبالغة في المتَّصِفِ بمعنى الرحمة؛ لأنَّها من فعل متعدٍّ دالّ على التكثير لا الثبوت.

وفي استعصام منهجيّ لافِت بالموقع الإعرابيّ يُعرِبُ جمهورُ النحاة الاسم المنصوب "عائذًا" في قولنا:

- عائذًا بك.

حالا، وليس مفعولا مطلقًا(١)؛ لأنَّ الكلمة المنصوبة صفة مشتقّة، وهي اسم فاعل، والصفات المشتقّة من مُواضَعات الحال، وليست من مُواضَعات المفعول المطلق، وعليه يكون التقدير:

- أستجيرُ عائذًا بك.

وليس:

- أعوذُ عائذًا بك.

إلا عن تكلُّف لا موجِبَ له بأنْ يكون اسم الفاعل "عائذًا" بمعنى "عِياذًا"، وهذا يؤكّد أنَّ الأصل في الحال أن يكون صِفة مشتقّةً تُبيّنُ هيئةَ صاحبها، لا مصدرًا مؤكِّدًا فِعْلَه؛ فيكون الموقعُ النحويّ الذي تظهر فيه الكلمة من ضوابط تمييز الاسم من الصفة كما أشارت إلى ذلك لطيفة إبراهيم النجّار(٢).

(١) يُنْظَرُ: ابن يعيش، موفّق الدين يعيش الحلبيّ، ت ٦٤٣هـ، شرح المفصَّل، مصوَّرة عالم الكتب في بيروت عن نشرة الأزهر الشريف، ج ١، ص ١٢٣. وابن عَقيل، عبدالله بن عبد الرحمن، ت ٧٦٩هـ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط ١، منشورات جامعة أمّ القرى، مكّة المكرَّمة، ١٩٨٢م، ج ١، ص ٤٧٩.

(٢) يُنْظَرُ كتابها: دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها، ط ١، دار البشير، الأردن، ١٩٩٤م، ص ٥١.

فرضيّة البحث ومنهجه:

إنَّ الفَرَضيّة التي تنطلقُ منها هذهِ الدراسةُ أنَّ تصنيف البنية الصرفيّة في الصفات المشتقّة يحتاجُ إلى مُواءَمةٍ بين متطلبات البنية الوصفيّة، ووظيفتها الصرفيّة، وموقعها النحويّ في الإعراب، وسياق استعمالها في الجملة. وهي فرَضيّة مؤكِّدة لخطابها المعرفيّ، لكنَّها تحتاج إلى إجراءات علميّة تسبرُ أبعادَها بمنهج تحليليّ، لا يفصِل الصرف عن النحو، ولا يهمل السياق، بل ينظر إلى اللغة على أنَّها نظام متكامل مُتآزِر في دراسته وتدريسه.

أسئلة البحث:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – ما مفهوم الصفات المشتقّة؟

٢ – كيف يُسْتَدَلُّ على الصفات المشتقّة بالوظائف الصرفيّة؟

٣ – ما حدودُ الإشكاليّة بينَ العَلَم والصفات المشتقّة؟

٤ – كيف تساعِدُ المواقع النحويّة على الاستدلال على الصفات المشتقّة بين الاطراد والنسبيّة والمنع؟

قصْدَ الوصول إلى جواب علميّ للسؤال الرئيس، وهو: متى تكون أبنيةُ الصفاتِ المشتقّة صفاتٍ مشتقّةً في الجملة العربيّة؟

وستكَوّنُ الإجابةُ عن هذه الأسئلة في أربعة مَباحث، تليها نتائجُ البحث وتوصياته:

المبحث الأول: مفهوم الصفات المشتقّة بين التصوّر والتمثّل.

المبحث الثاني: الاستدلال على الصفات المشتقّة بالوظائف الصرفيّة.

المبحث الثالث: إشكالية العَلَم والصفات المشتقّة.

المبحث الرابع: الصفات المشتقّة والمواقع النحويّة؛ الاطّراد والنسبيّة والمنع.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المعرفيّة في تضامّ النحو مع الصرف في العربيّة، منها:

١ – تدقيق القول في قيود الصفات المشتقّة في الصرف.

٢ – توضيح مكانة الاسم العَلَم في العربيّة عندما يكون منقولا عن صفة مشقّة.

٣ – تبيين أثر الموقع الإعرابيّ في الاستدلال على الصفة المشتقة إثباتا أو نفيا.

٤ – تأكيد الحاجة إلى الاستعانة بالمواقع الإعرابيّة عند تحديد المشتقّات الصرفيّة.

الدراسات السابقة:

مع أنَّ فكرةَ انتقال الصفات المشتقّة من الدلالة على الحدَث، والمعنى المعجميّ لها، والارتباط بالزمن على نحوٍ ما إلى الدلالة على الاسم المحض ذي المسمَّى المفارِق غالِبًا لأصل معناه المعجميّ لم تكنْ غائبةً عن أذهان العلماءِ والباحِثين قديمًا وحديثًا إلا أنَّ التفرُّغ لِعَرْضِ مواقع المنظومة النحوية في العربيّة على مُواضعات البنية الصرفيّة الدالّة بالاشتقاق على الوصف ممّا لم يأخذْ حقَّه من الدراسات المتخصّصة، ومع هذا؛ فثمّة دراساتٌ سابقةٌ على نحوٍ ما، سبقت إلى تقديم شيءٍ مفيدٍ في دراسة هذه الظاهرة.

من ذلك رسالة العبّاديّ أحمد بن قاسم المتوفّى قبل أُفول القرن الهجري العاشر سنة ٩٩٤هـ، وعنوانها: "رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة"، أجابَ فيها عن سؤالٍ، يتعلّق بإضافة اسم الفاعل الدالّ على الاستمرار والثبوت ذاهِبًا إلى أنَّ الثبوت فيه لا يخرجه عن اسم الفاعل(١). وقد حقّقها محمد حسن عوّاد مع دراسة دقيقة فاحصة مستوعِبة لمفهومَي الحُدوثِ والثُّبوت في اسم الفاعل(٢)، مالَ فيها إلى أنَّ رائحة الفعل في اسم الفاعل

(١) يُنْظَرُ: العبّاديّ، أحمد بن قاسم، ت ٩٩٤هـ، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق ودراسة: محمد حسن عوّاد، ط ١، دار الفرقان، الأردن، ١٩٨٣م، وهي منشورة في عشر صفحات، ص ٧١–٧٩.

(٢) يُنْظَرُ: محمد حسن عوّاد، في تحقيقه ودراسته لرسالة العبّاديّ السابقة، على أنَّ دراسته جاءت أكبر من رسالة العبّاديّ بستّ مرّات تقريبا، ص ١١–٦٥.

كافية في تصنيفه اسم فاعل وإن دلَّ على الثبوت[١].

ومن ذلك دراسةُ محمد بهجة الأثري، وعنوانها: "تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ" نشَرَها في مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق سنة ١٩٧٤م، سعى فيها إلى تغليب جانب المعنى على المبنى للوصول إلى أنَّ الشذوذ في مباني المشتقّات لا يعني شذوذًا في معانيها، ودعا إلى اعتماد معيار المعنى في الاستدلال على المشتقّات "الوصفيّة"، لا الاكتفاء بالوزن الصرفيّ[٢]، مع المبالغة في الإصرار على إلغاء فكرة الشُّذوذ في المشتقّات.

ومن ذلك دراسةُ سيف الدين طه الفقراء، وعنوانها: "المشتقّات الدالّة على الفاعليّة والمفعوليّة – دراسة صرفيّة دلاليّة إحصائيّة" نشرها سنة ٢٠٠٥م في الأردن[٣]، وهي دراسةٌ رائدةٌ في بحث الجانب الصرفيّ للمشتقّات الدالّة على الفاعليّة والمفعوليّة مع إبراز دلالاتها الصرفيّة، والعناية بتقديم أرقام إحصائيّة دالّة على شيوع كُلّ مشتقّ منها، توصَّل فيها إلى أنَّ اسم الفاعل وحدَه يمثلُ في الاستعمال قديمًا وحديثًا ثُلث التداول اللغويّ بالمشتقّات تقريبًا[٤]، لكنَّه تجاوَز دراسة الجانب النحويّ للمشتقات الدالّة على الفاعليّة والمفعوليّة إلا في مواضِعَ يَسيرةٍ سنفيد منها.

وعادَ الباحثُ نفسُه إلى الاقتراب من موضوع دراستنا سنة ٢٠١٩م عندما خصّصَ فصلاً من كتابه "رؤى غائبة في اللغة العربيّة" بعنوان: "الصفة الغالبة في النحو العربيّ"[٥] صَرَفَ فيه عنايته إلى دراسة مصطلح "الصفة الغالبة" وتطوّره إلى أن وصل في آخر الفصل إلى أنَّ "الصفة الغالبة ترتقي إلى درجة العَلَميّة، وصارت لها أمثلة تستحقّ دراسة معمّقة"[٦].

(١) يُنْظَرُ: محمد حسن عوّاد، الدراسة التقديميّة للمصدر السابق، ص ١٦-١٧.

(٢) يُنْظَرُ بحثه: تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، العدد ٣، ١٩٧٤م، ص ٧١٦-٧٥٨.

(٣) صدرت دراسته في طبعتها الأولى عن دار عالم الكتب الحديث في الأردن سنة ٢٠٠٥م، وهي في الأصل رسالة علميّة نال بها الباحث درجة الدكتوراه من الجامعة الأردنيّة سنة ٢٠٠٢م.

(٤) يُنْظَرُ: سيف الدين طه الفقراء، المشتقّات الدالّة على الفاعليّة والمفعوليّة، ص ١٧٤.

(٥) صدر الكتاب في طبعته الأولى عن دار جرير في الأردن سنة ٢٠١٩م.

(٦) يُنْظَرُ كتابه، رؤى غائبة في اللغة العربيّة، ص ٢٠٥.

المبحث الأوّل: مفهومُ الصفات المشتقّة بين التَّصَوُّر والتَّمَثُّل:

الصفاتُ المشتقة أبنيةٌ صرفيّة مخصوصة[١] تدلّ بِبِنيتها الصرفيّة على معناها المعجميّ؛ إذ "تستمِدُّ دلالتها من أحرف الجذر"[٢]، فتحمل معنى الفعل المشتقّة منه مع أنَّها من فصيلة الأسماء، وهو ما يُعبَّر عنه بالمعنى والحدَث، أو الزمن، مثل اسم الفاعل "دارِس" الدالّ على معنى من يقوم بالدراسة، واسم المفعول "مَدروس" الدالّ على من وقع عليه فعْلُ الدراسة. وهي تدلّ على معنى الوصف المجرَّد من غير أنْ يُشترط أن تُعرَبَ نعتًا، فكلمة "دارِس" في معنى "شخص دارِس"، وكلمة "مَدروس" في معنى "شيء مَدروس".

وتشملُ الصفاتُ المشتقّةُ اسمَ الفاعل، وأمثلةَ المبالغة، واسمَ المفعول، والصفةَ المشبّهة، واسمَ التفضيل بالاتّفاق[٣]، لكنَّ بعضَ الدّارسينَ يُضيفون إليها: اسمَي المكان والزمان، واسمَ الآلة، وهو خِلاف يسيرٌ راجِع غالبًا إلى إمكانية مجيء الصفات الأصول عامِلةً عَمَلَ فعلِها تعدّيًا ولزومًا، في حين لم يثبُتْ عَمَلُ اسْمَي المكانِ والزمان، واسم الآلة بشواهد قَطعيّة الدلالة يُقاسُ عليها في التقنين، والتعليم، والاستعمال.

والصفاتُ المشتقّةُ من فَصيلة الاسم إلا أنَّ بعضَ الكوفيّين يُسَمّون اسمَ الفاعل حين يعمل عَمَلَ فعلِه الفعلَ الدائم[٤]، وليس براجح؛ لأنَّ اسم الفاعل وسائر الصفات المشتقّة تتمتّع

(١) وصف الأبنية بأنَّها مخصوصة للخروج من الأبنية غير المطّردة قياسيًّا بالقياس على الأبنية الشائعة المعروفة، ولعلّها الأحدث تاريخيّا بل الأكثر نُضجا واستقرارا وديمومة في العربية. يُنْظَرُ: إسماعيل أحمد عمايرة، المشتقّات: نظرة مقارنة، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد ٥٦، الأردن، ١٩٩٩م، ص ٦٣.

(٢) محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ط ٥، دار الشرق العربي، حَلَب، ١٩٩٩م، ص ٢٤٥.

(٣) يُنْظَرُ: المرادي، الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط ١، مكتبة جزيرة الورد ومكتبة الإيمان، مصر، ٢٠٠٦م، ص ٦٦٥. وفاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٢١. وفتحي عبد الفتّاح الدَّجَني، في الصرف العربيّ، ط ١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٧٩م، ص ١٦٧. ومحمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ص ٢٤٥. ورابح بو معزة، صُوَر المشتقّات الأحد عشر والمصادر المحوَّلة، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠١١م، ص ٣٧-٤٧.

(٤) يُنْظَرُ في تفصيل ذلك: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط ٢، مطبعة مصطفى =

بقبول علامات الاسم، مثل الجرّ، والتنوين، وأل التعريف، وغير ذلك من علامات الاسم، ومع هذا فقد عَدَّها تمام حسّان[١] وتلميذُه: فاضل مصطفى الساقي[٢] قسمًا خاصًّا من أقسام الكلمة في العربيّة.

لكنَّ ذلك لا ينفي أنَّ الصفة المشتقّة لا تُماثِل الاسمَ مُماثلةً تامّة في مدلوله؛ فكلّ صِفةٍ اسم، وليس العكس؛ لأنَّ الاسم يحتاج إلى مُسَمّى يدلّ عليه بذاته لا بمعناه على الضرورة، مثل الاسم "قَمَر"، و"رَجُل"، و"إنسان"، لكنَّ الصفة تحتاج إلى موصوف بها يقترِن بمعناها؛ إذ أشارَ المراديّ إلى أنَّه يمكن تقدير موصوف مستعمَلٍ أو مهمَل قبل الصفات المشتقّة[٣]، كما في:

– مررْتُ بكاتبٍ.

فاسم الفاعل صفة لموصوف محذوف من نحوِ:

– مررْتُ برَجُلٍ كاتبٍ.

لكنَّ الموصوفَ صار مَطويًّا مُسْتغنى عنه[٤]، وصارتِ الصفةُ دالّة على الذات[٥] إضافة إلى أصل المعنى المعجميّ.

ويبدو أنَّ ضابط تقدير الموصوف قبل الصفات عامّ من غير اشتراط تقديره إلا لضرورة حتى لا يضيق فَهْمُ الكلام بكثرة التقدير؛ ذلك أنَّ بعض الأعلام منقولة عن صفات، قال ابن السرّاج عن التَّسْمية بنحو: "هاشم"، و"قاسم"، و"عبّاس"، و"أحمَر": "هذه أصولها صفات،

البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م، ص ٢٣٨-٢٤١.

(١) يُنْظَرُ كتابه: اللغة العربيّة؛ معناها ومبناها، ط ٥، عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٦م، ص ٩٠.

(٢) يُنْظَرُ كتابه: أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، ص ٢١٥.

(٣) يُنْظَرُ: المراديّ، الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ٢٠٠١م، مج ٢، ص ٩٦٥.

(٤) في هذه النقطة من الفرق بين الاسم والصفة يقع خِلاف كبير بين أهل النظر من المتكلِّمين والمفسّرين والفقهاء والنحاة؛ لارتباط المسألة بأبعاد فِكريّة. يُنْظَرُ: القوشجيّ، علي بن محمد، ت ٨٧٩هـ، عنقود الزواهر في الصرف، دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢١٤-٢٢٠.

(٥) يُنْظَرُ: الهرميّ، عمر بن عيسى، ت ٧٠٢هـ، المحرَّر في النحو، تحقيق: منصور علي محمد عبد السميع، ط ٢، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٨م، ج ١، ص ٤٩٥.

تقول: مررتُ بِرَجُلٍ هاشِمٍ، وبِرَجُلٍ قاسِمٍ، وبرَجُلٍ عبّاسٍ"(١)، وقد طوَّرَ تلميذه الرُّمّانيّ هذه الرؤية بقوله: "ما مرتبتُه أن يلي العامِل فهو اسم، ليس بصفة، وما مرتبته أن يلي الموصوف دون العامل فهو صفة، وينبغي أن يعتبَر الباب كلّه بهذا الاعتبار؛ فإنَّه يجري فيه، ويتبيّن فَرْقُ ما بين الاسم والصفة به"(٢). ومع هذه؛ فثمّة منطقةُ أعرافٍ بين الاسم والصفة لا تظهر إلا بالسياق والإدراك، كما في قولنا:

- جاءَنا طالِبٌ.

فتحتمل صيغة "طالِب" أن تكون اسم فاعل، بمعنى جاء مَن يطلبُ، فتعرب فاعلا، أو صفة لفاعل محذوف. وتحتمل أن تكون اسم ذات بمعنى التلميذ، فتكون فاعلا. وتحتمل أن تكون عَلَمًا دالا على مُسَمًّى به من الذكور، لكنَّ سياق الاستعمال هو المرشِد إلى تصنيفها، وإن كانت في الاحتمالات كلّها على مبنى اسم الفاعل في تمثيلها بنيته من الفعل الثلاثيّ.

(١) يُنْظَرُ: ابن السرّاج، محمد بن سهل، ت ٣١٦هـ، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، ج ١، ص ١٤٩.

(٢) الرُّمّانيّ، علي بن عيسى، ت ٣٨٤هـ، شرح كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: شريف عبد الكريم النجّار، تقديم: عيّاد عيد الثبيتي، ط ١، دار عمّار، ودار السلام، القاهرة، ٢٠٢١م، ج ٧، ص ٣٣٧٧.

المبحث الثاني: الاستدلالُ على الصفات المشتقّة بالوظائف الصرفيّة:

يربطُ جمهورُ الصرفيّين والنحويّين الصفاتِ المشتقّةَ بوظائفَ صرفيّةٍ دلاليّةٍ حتى تتميّز كلّ صفة في بابها من الأخرى، فاسم الفاعل صفة تدلّ على مَن قام بالفعل ولو اتّصافًا، وكذلك أمثلة المبالغة، والصفة المشبّهة، لكنَّ الفرقَ الأساس بينها فرقٌ "كَمّيٌّ"(١) من جهة مُدّة الزمن، فأمثلة المبالغة تدلّ على زمن أطول من زمن اسم الفاعل، يظهر في الفرق بين قولنا:

- زيدٌ سائقٌ السيّارةَ.
- زيدٌ سَوّاقٌ السيارةَ.

فالمعنى العامّ واحد، لكنَّ مدّة السياقة في الجملة الثانية أكثر من الجملة الأولى بدلالة المبالغة التي تدلّ عليها صيغة "سَوّاق"، وأمّا الصفة المشبّهة؛ فالزمن فيها دالّ على الثبوت بمعنى ما من معاني الثبوت والديمومة(٢)، عدا أنَّها تؤخَذُ من الفعل اللازم، في حين تؤخَذ أمثلةُ المبالغة من الفعل المتعدّي.

وأمّا اسم المفعول فيدلّ على من وقع عليه الفعلُ في زمنٍ ما، ولمدّة ما، فهو مُعادِل نحويّ للمفعول به في الجملة؛ ولهذا يؤخَذُ من الفعل المتعدّي.

وأمّا صيغةُ التفضيل؛ فتدلّ على المفاضلة بين اثنين متقاربين في صفة مشتركة بينها، يمكن أن يقع فيها مفاضلة بينهما.

واسمُ الزمان المشتقّ بالميزان الصرفيّ يدلّ على الزمان، كما يدلّ قسيمه اسمُ المكان على المكان، في حين يستبدّ اسمُ الآلة المشتقّ بالميزان الصرفيّ بالدلالة على الآلة.

ومع الاتفاق على هذه الوظائف الصرفيّة العامة للصفات المشتقّة، والإفادة منها لأغراضٍ تعليميّة في مناهج تعليم اللغة العربيّة قديمًا وحديثًا إلا أنَّ لهذه الصفات المشتقّة معانيَ أخرى، تنضاف إلى وظائفها الدلاليّة الصرفيّة، كما فصّل ذلك سيف الدين طه الفقراء(٣).

(١) يُنْظَرُ: محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ص ٢٥٣.

(٢) معنى "الثبوت" معنى دالّ على الثبوت النسبيّ أو المطلق؛ لأنَّه ذو أبعاد عُرفيّة واجتماعيّة وفِكريّة.

(٣) يُنْظَرُ كتابه: المشتقّات الدالّة على الفاعليّة والمفعوليّة، ص ١٠٩-١٣٢.

وبينَ بعضِ الوظائف الدلاليّة للصفات المشتقّة تداخُلٌ، وبينها وبين بعض أبينة المصدر تداخُلٌ، كما في بعض الأبنية الصرفيّة للجذر (ع ف و)[1]، ومنها قولنا:

– دمْتَ بصحّةٍ وعافيةٍ.

فكلمة "عافية" على وزن اسم الفاعل، لكنَّها في هذا المثال اسم بمعنى الصّحّة العالية، ويجوز أن تكون مصدرًا للفعل "عافى" بالمعنى نفسه، ولا يظهر فيها شيءٌ من رائحة اسم الفاعل في الحدث والزمان.

وكلمة "عَفُوّ" على وزن "فَعُول" في قولنا:

– لا تناقضَ بين أن تكون عادِلا بين الناسِ وعَفوًّا عن المخطئين.

فكلمة "عَفُوّا" صيغة مبالغة، وهي مُحَوَّلة عن اسم الفاعل "عافٍ" بمعنى: "كثير العَفْو" من الفعل المتعدّي (عَفا)، مع أنَّها معطوفة على اسم فاعل صريح "عادِل"، ولو جاءت في مكانها كلمةُ "عافٍ" لكانت في معنى: "الشيء الدارِس. لكنَّ كلمة "عَفُوّ" في قولنا:

– اللهُ عَفُوٌّ غَفُورٌ.

صِفة مشبّهة لدلالتها على الثبوت مع أنَّها من الفعل المتعدّي نفسه، وهو ما يتعارضُ مع "حرص المتأخّرين والمحدَثين من النحاة والصرفيّين على اشتراط ضابط اللزوم في الفعل لاشتقاق الصفة المشبهة"[2] تمسّكًا منهم بالفوائد التعليميّة لهذا الضابط عند تدريس الصرف للمبتدئين أو لغير المتخصّصين؛ لأنَّ ضابط اللزوم والتعدّي أكثر يُسْرًا في الفهم والتطبيق من ضابط الدلالة الوظيفيّة؛ ذلك أنَّ الدلالة عمليّة إدراكيّة تتفاوت في تمثّلها الأفهام والعقول؛ لاحتياجها إلى معارف ثقافيّة وعلميّة وفِكريّة متنوّعة خارج المعيار الصرفيّ المحض.

وكلمة "غَفور" في الجملة نفسها صفة مشبّهة، وليست صيغة مبالغة دالّة على التكثير في الفاعليّة لارتباطها في سياق الجملة بالله سبحانه وتعالى.

وعلى هذا يمكن النظر إلى كلمة "أَكْبَر" في قَولنا:

(١) يُنْظَرُ في تصاريف الجذر: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ، لسان العرب، مادّة (ع ف و).

(٢) يُنْظَرُ: سيف الدين طه الفقراء، المشتقّات الدالّة على الفاعليّة والمفعوليّة، ص ٤٥.

- زيدٌ أَكْبَرُ من عمرو.

على أنَّها صفة تفضيل دالّة على اشتراك بمعناها بين زيدٍ وعمرو، مع زيادة يسيرة من جهة زيدٍ على عمروٍ، لا تنفي أنَّ عَمْرًا يتمتّع بالصفة نفسها. لكن قولنا:

- اللهُ أكبرُ.

لا تكون فيه صيغة التفضيل "أَكْبَر" صفة تفضيلٍ؛ لعدم جواز وجود مُفَضَّل عليه مقارب في صفة التفضيل لله عزَّ وجل، فتكون صفة مشبّهة، وهذا يُفسِّرُ استعمال هذه الجملة عند المسلمين على أنَّها عبارة مسكوكة لا يأتي بعدَها مفضَّل عليه في إحساس جَمْعيّ عند العرب منهم على الأقلّ بانتفاء صفة التفاضُل في استعمالها.

وقد عقدَ سيبويه في كتابه بابًا بعنوان: "ما أُجرِيَ مُجرى المصادر المدعوّ بها من الصفات"، أشار فيه إلى أنَّ كلمة "هَنيئًا" في قولنا: "هَنيئًا مَريئًا" تحتملُ أن تكون حالا؛ لأنَّها صفة مشتقة على وزن "فَعيل"، كما تحتمل أن تكون مصدرًا "مفعولا مطلقًا" مدعوًّا به بِحَمْلِها على المصدريّة للفعل "هَنَأ"[(١)]، وعلى هذا القبول لمبدأ الاحتمال سار النحاة في شرح بابه[(٢)]، وإعراب ما مَثَّلَ به[(٣)].

وألَحَّ المتدبّرون في ظاهرة الصفات المشتقة ووظائفها الصرفيّة إلى أنَّ الصفات المشتقّة إذا دلّت على ثبوت صارت صفة مشبّهةً، وإن كانت منقولة عن اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو اسم تفضيل؛ فقد صرّحَ خالد الأزهريّ في تدبّره المسألة عند حديثه عن اسم الفاعل بأنَّ الصفات إذا دلّت على ثبوت صارت صفات مشبّهة، كـ"طاهر القلب"،

(١) يُنْظَرُ: سيبويه، عمرو بن عُثمان، ت ١٧٩هـ، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ج ١، ص ٣١٦-٣١٨.

(٢) يُنْظَرُ: السيرافيّ، الحسن بن عبدالله، ت ٣٦٨هـ، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م، مج ٢، ص ٢٠٨. والرُّمّاني، شرح كتاب سيبويه، مج ٢، ص ٥٥٥-٥٥٦، و٥٥٩-٥٦٠.

(٣) يُنْظَرُ: الأزهريّ، الأزهريّ، خالد بن عبدالله، ت ٩٠٥ هـ، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠م، مج ١، ص ٦١٥.

و"مُعْتدِل القامة"[١]، ومنه قولنا: "مَرفوع الهامَةِ" بالانتقال من اسم المفعول، ولهذا ينبغي التنبيه في الكتب التعليميّة إلى أنَّ الصفات المشتقّة لا تكون في بابها إلا إذا جمعت قيود المعنى إلى المبنى، أمّا الاكتفاء بتعليم البِنى الصرفيّة للمشتقّات مَعزولةً عن مواءمتها مع المعنى الوظيفيّ لكلِّ باب منها فخطأ علميّ، وتساهُل تربويّ في غير مكانه، يصعب معه في المستقبِل إقناعُ المتعلِّم بأن ما تعلّمَه في المدرسة لم يكن دقيقًا في عِلْمِيّته.

إنَّ الوظيفة الصرفيّة للصفات المشتقّة لا تقلّ في أهميتها عن المبنى الصرفيّ نفسه حتى جعل صلاح الدين الزعبلاوي معيارَ الدلالة في العرضِ على الفعل، والتلبُّسِ بآثار الحدث الزمنيّ أكثر أهميّة من معيار المبنى، بل هو المعيار الأوّل لتسكين الصفات المشتقة عنده في أبوابها الصرفيّة المناسبة[٢].

فليس بالبنية وحدَها، ولا بالدلالة وحدَها، ولا بالموقع الإعرابيّ وحدَه يكون تصنيف البنية الصرفيّة في المشتقّات، إنَّما يكون ذلك في تضامّ هذا المثلّث المعرفيّ مع السياق في جملة صحيحة من غير أن يُلغي ذلك إمكانية الدخول على البنية باحتمال تصريفيّ تصنيفيّ آخر، أو باحتمالٍ توزيعيّ آخر من أقسام الاسم كما سيظهر في حديثنا الآتي عن إشكالية العَلَم والصفات المشتقّة.

(١) يُنْظَرُ: الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مج ٢، ص ٤١. وقال بالفكرة نفسها: علي بهاء الدين بوخدود. يُنْظَرُ كتابه: المدخل الصرفيّ، ط ١، المؤسسة الجامعيّة، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٧٩.

(٢) يُنْظَرُ: صلاح الدين الزعبلاوي، الصفات مبناها ومعناها، مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ج ٣، مج ٥٦، ١٩٨١م، ص ٥٣٢.

المبحث الثالث: إشكاليّةُ العَلَمِ والصفات المشتقّة:

العَلَمُ هو الاسم الخالي غالبًا من دلالة معناه على مُسمّاه؛ لهذا عرَّفه جمهور النحاة بتعريفات متقاربة، منها تعريف العُكبريّ بقوله: "الموضوع على المسمّى تمييزًا له، لا لدلالته عليه اشتقاقًا؛ ولذلك يجوزُ أنْ يُسَمّى (الأبيض) حقيقة (أسود)، ويُسمّى الإنسان (زيدًا) لا لزيادته، و(عبّاسًا) لا لعبوسه، بل للتمييز"(١).

وسبق أبو سعيد السِّيرافيّ إلى توضيح انفكاكِ العَلَم عن معناه المعجميّ، فقال: "اعلمْ أنَّ الاسم العَلَمَ إنَّما وُضِعَ لإبانة شخص من سائر الأشخاص، وليس فيه دلالةٌ على وجود معنى ذلك الاسم في الشخص الذي سُمِّيَ به، كرَجُلٍ يُسَمَّى بـ(زَيد)، أو (عَمْرو)، أو (جَعْفَر)، أو (طَلْحة)، أو (حَمْزة)، أو ما أشبه ذلك، ومعنى (زَيد): الزّيادة، ومعنى (عَمْرو): العُمر، و(جَعْفَر) هو: النهر [الصغير]، و(طَلْحة): اسم لشجرة، و(حَمْزة): اسم بَقْلة(٢). وقد عُلِمَ أنَّ المسَمّى بشيء من هذا من الناس لا يُراد به أنَّه نَهرٌ، ولا أنَّه شجرة، ولا أنَّه بقلة، فإذا سَمّوا بشيء من هذه الأسماء أو غيرها لإبانة الشخص؛ فإنَّه يصيرُ مَعرفةً بالتسمية، والذي يوجب التعريف اختصاص المسمّى به شخصًا بِعينه؛ ليميزَه من سائر الأشخاص، وهذه الأسماء إذا اشترك فيها المسَمَّوْنَ لم يكنْ بينهم اتفاق يجب به اشتراكهم في الاسم؛ لأنَّ جماعة أسماؤهم (زيد) لا يختصّون بمعنًى جَمَعَهم على تسمية (زيد) يتباينون به ممّن اسمه (عمرو)"(٣).

ويستوي في انفكاك العَلَم عن أصل معناه المعجميّ العَلَمُ العربيّ الأصل مع العَلَم المعرَّب، والعَلَم الأعجميّ، قال الهرميّ: "إذا سمّيت امرأة بـ(الياقوتة) فلا يخلو أن تنظر فيه إلى جنسِ الياقوت مجرَّدًا عن الوصفيّة"(٤). ولو سُمِّيت امرأة بـ(مارْغريت) فلا يُشترَط أن تعرف أنَّ معنى اسمها في اللغة الإنجليزيّة "اللؤلؤة"، وهو من أصلٍ لاتينيّ، وقد تنتشر بيننا بعضُ الأسماء

(١) العُكبريّ، عبدالله بن الحسين، ت ٦١٦ هـ، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبدالإله نبهان، ط ١، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بِدُبَي، ١٩٩٥م، ج ٤٨٣-٤٨٤.

(٢) مع أنَّ هذا المعنى وارد للاسم "حَمْزة" إلا أنَّ الشائع أنَّ معناه الأسَد. يُنْظَر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ح م ز).

(٣) السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، مج ٢، ص ٤٢٩.

(٤) الهرميّ، المحرَّر في النحو، ج ١، ص ٢٤١.

الأعلام للنساء خاصّة لإيقاعها أو لشهرتها، مثل العَلَم الأعجميّ المؤنّث: "ماكَرِينا"(١)، أو "ماجَرينا" من غير أن يُعرَفَ معناها بعد شيوع الكلمة في أغنية عالميّة كانت منتشرة في التسعينات من القرن الماضي، كما يكثر أن تسأل بعض الإناث عن معنى اسمهنَّ عندما يَكبُرْنَ.

والأصلُ في اختيار الاسمِ العَلَمِ مَنوطٌ بالحريّة لِلْمُسَمِّي، فقد نصَّ الرُّمّاني على أنَّ الأب "مُخيَّر في تسمية ابنه بأيِّ اسمٍ شاء على جهة النقل من الأسماء التي قد جرى التعارُف بها"(٢)، وقال في موضِع آخر: "الأعلام تجري على جهة النقل إلى التسمية، لا يضيق ذلك في شيءٍ منها، ما لم تمنع منه شريعة"(٣)؛ ولهذا عُرِفَ عن بعض الدول أنَّها تضع قوانين لتسمية المواليد حتى لا تتعارض التسميات مع المحظورات الدينيّة، أو الاجتماعيّة، أو الثقافيّة، أو غير ذلك.

والعَلَمُ سواء أكان مُرتجَلا أم منقولا عن مصدر أم صفة أم اسم أم فعل أم حرف أم جملة، أم كلمة أجنبيّة؛ فإنَّه فاقِدٌ لمعناه المعجميّ؛ ولهذا كان النقلُ عن الصفات المشتقّة شريعةً منسوخة له، تدلّ على أصلٍ مضى، ليس غير؛ ولهذا لا يجوز أن يُعدّ من المشتقّات؛ ذلك أنَّ الحكم على الصفة بأنَّها ضمن باب من أبواب المشتقات لا يكون إلا على استعمالها الحيّ في مقالها ومقامها؛ لهذا كان العَلَمُ فصيلةً مستقلّةً من فصائل الاسم المعرفة في النحو، وليس فصيلة من فصائل المشتقات أو المصادر ممّا كان له قبل التسمية.

والدليلُ على أنَّ العَلَمَ ليس من المشتقّات وإن كان منقولا عنها أنَّه تحوّل إلى الضدّ منها بعد أن كان نكرة يدلّ على الشيوع بلا تعيين، كما صارَ فاقِدًا لمعناه المعجميّ، ودلالته على الحدَث، وارتباطه بالزمن، وقَبوله للاستبدال أحيانا بفعله المشتقّ منه إن كان عاملا عمَلَه، وصار مَصونًا من بعض آثار الإعراب، فالعَلَم المنقول عن اسم فاعل من فعل معتلّ ناقص من نحو: "رامي"، و"هادي" لا تُحذَف ياؤه في حالتي الرفع والجرّ على مقتضى ما يلحق الاسم

(١) هي كلمة إسبانيّة بمعنى المرأة المحظوظة النَّشِطة الخطيرة. يُنْظَر: موقع: "معاني الأسماء" على الشابكة العنكبوتيّة.
(٢) الرّمّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ج ٢، ص ٩٩٩.
(٣) الرُّمّانيّ، شرح كتاب سيبويه، ج ٥، ص ٢١٣١.

المنقوص من إعلال؛ لأنَّ العَلَم يُحكى إن خِيف عليه من اللبس، بل يصبح في حفظه من التغيير دليلا على عَلَميّته، ففي قولنا:

– هذا رامٍ.

تكون كلمة "رامٍ" اسم فاعل نكرة، لكنَّها في قولنا:

– هذا رامي.

تكون عَلَمًا، والعَلَم من المعارف.

وإذا كانَ العَلَمُ منقولا عن صفة مجموعةٍ جَمْعَ مذكّر سالِمًا، أو جمع مؤنّثٍ؛ لزم حالة واحدة؛ لئلا يلتبس على الناس فهمُه، فنقول:

– جاءت صابرين.

– رأيت صابرين.

– مررتُ بصابرين.

من غير النظر إلى أنَّ العَلَم "صابرين" الذي كان في أصله اسم فاعل مذكّر قد صار مجموعًا جمع مذكّرٍ سالمًا، كما قد صار شائعا في تسمية الإناث لا الذكور، ومن غير النظر إلى ثبات الياء فيه من غير تحوّلها إلى واو عند وقوعه في موقع الرفع، كما في المثال الأوّل.

وقريب من هذا الشَّبَهِ العارِض بين جمع السلامة بالعربيّة، وبعض الأسماء الشائعة المنقولة من اللغات الأجنبيّة، مثل: "تُولين"، و"كارُولين"، و"مادْلِين" فهي بسبب انتهائها بالمقطَع "ين" تشبه جمع المذكَّر السالم في العربيّة عند نصبه أو جرّه مع أنَّها ليست عربيّةَ البِنية، وليست جَمْعًا؛ فأيّ تصرُّف بتحويرها من قبيل القياس على التوهُّم.

ويمكن للعَلَم المنقولِ أنْ يكون مضافًا، فيكون جزؤه الأوَّلُ أو الثاني منقولا عن مشتقّ، لكنَّه بالعلَميّة فَقَدَ أصلَ النقلِ، وصار فصيلةً نحويّةً جديدةً، كما في: "فارِس الخَيل" عَلَمًا لرجُلٍ، فالاسم المضاف فيها "فارِس" منقول عن اسم فاعل، والاسمُ المضاف إليه في العَلَم "زين العابدين" منقولٌ عن اسم فاعل مجموع جَمْعَ سلامةٍ.

ويكثر أن تأتي الكُنى التي تجري مجرى الأعلام مضافةً إلى ما أصلُه الصفةُ المشتقّة، نحو:

- أبو خالِدٍ.
- أمُّ حَسَنٍ.

كما يمكنُ أن تأتي الألقابُ الدالّة على العَلَميّة منقولةً عن صفة، كأنْ يُلَقّب أحدُ الذكور بلقب "الطاووس" بنقل الكلمة من صيغة المبالغة إلى العَلَميّة عن طريق اللقَب.

وبتحوُّلِ الصفات المشتقّة إلى أعلامٍ تدخل في مواقع الاسم من الجملة، ولا تظهرُ بِعَلَميَّتِها في مواقع الصفة كالحال والنعت؛ ولهذا يمكن للعَلَم أن يكون مبتدأ، أو خبرًا دالا على التشبيه، أو فاعلا، أو نائب فاعلٍ، أو مفعولا به، أو مفعولا معه، أو تمييزًا، أو مستثنى، أو توكيدًا لفظيّا، أو اسما معطوفًا، أو بدلا، أو عطف بيان، أو منادى، كما في الأمثلة الآتية:

١. محمودٌ ذكيٌّ.
٢. أبو يوسف أبو حنيفةَ.
٣. احترَمَ خالدٌ عامِرًا.
٤. استُشهِدَ سعيدٌ.
٥. أخبَرَ سُفيان حازِمًا رائدًا قادِمٌ.
٦. سِرتُ ومسعودًا.
٧. رأيتُ عشرين محمَّدًا في صفٍّ واحِدٍ.
٨. حَضَرَ الطلابُ إلا أكْرَمَ.
٩. يا مازِنُ، غابَ نائِلٌ نائلٌ.
١٠. قابلتُ في الطريق عَليًّا ورائدًا.
١١. هل تعرفُ الطبيبَ صالِحَ بن سعيدٍ.
١٢. مرْتُ بأبي فاطمةَ عامِرٍ.

فالجملةُ الأولى تتحدّث عن الذكاء، وليس عن الحمد؛ فيكون اسم المفعول "محمود"

قد دخل الجملة علَمًا فارغًا من معناه المعجميّ. والجملةُ الثانية جاء فيها العَلَمُ "أبو حنيفة" خبرًا دالا على التشبيه بأبي حنيفة. وخلا المثالُ الثالث من الصفة؛ لأنَّ الفاعل "خالد" عَلَمٌ، وليس اسمَ فاعل، والمفعول به "عامِرًا" ليس صفة، بل عَلَمٌ، وَقَعَ عليه تخصيصُ فِعْلِ الاحترام بالفاعل "خالد".

وكلمةُ "سعيد" في المثال الرابع نائبُ فاعل لا علاقة له بمعنى السعادة، ولا بالصفة المشبّهة؛ لأنَّه عَلَم.

وجاء المفعولُ به الأوّل والثاني في المثال الخامس عَلَمَين، وإن كان كلٌّ منهما منقولا في أصله عن اسم فاعل، لكنَّه لمْ يَسْتَبْقِ من ذلك الأصل إلا الميزانَ الصرفيّ.

وجاء العَلَمُ "مسعودًا" في المثال السادس مفعولا معه، لا رائحةَ فيه لأصل نَقْلِه عن اسم المفعول.

وأمّا المثالُ السابع ففيه طرافة من جهة أنَّ التمييز "محمَّدًا" كانَ في أصله اسمَ مفعولٍ نكرة، ولكنَّه بالعَلَميّة صار علَمًا معرفة، ومع هذا جاز أن يقعَ تمييزًا، وإن كان الأصل لا الواجب في التمييز أن يكون نكرة، لأنَّ العَلَم "محمَّد" له أصلٌ في النكرات قبل انتقاله إلى العَلَميّة.

وفي المثالُ الثامن جاء العَلَم "أكرَم" مستثنى منصوبًا ممنوعًا من الصرف لا علاقة له بمعنى الكرَم الذي جاء على أحد الأمثلة المشتركة بين الصفة المشبّهة واسم التفضيل.

وفي المثال التاسع توكيدٌ لفظيّ للعلَم "نائل" فارغ من معنى النَّوال مسبوق بفاعل عَلَم على اللفظ نفسه، وفي أوّل العبارة جاء العَلَم "مازِن" منادى مبنيًّا في محلّ نصب، على القصد والتعيين، لا على مقتضى معناه المعجميّ.

وفي المثال العاشر توظيفٌ للعَلَم عندما يقع اسمًا معطوفًا في العَلَم "رائدا" المنقول عن اسم الفاعل، كما أنَّ المثال الذي بعده جاء فيه البدَل "صالح" من المبدَل منه "الطبيب".

وأمّا المثال الأخير ففيه ما يسمّيه بعضُ المعرِبين عطف البيان بإبدال العَلَم "عامِر" من العَلَم المضاف إلى ضدِّ جنسه؛ لأنَّ التركيبَ الإضافيّ "أبي فاطمة" في الجملة الأخيرة مختلِفُ

الجنس، فالإبدال منه على عطف البيان، وإنْ كانَ لا يبعد عن البدَل، لكنَّه على الوجهين عَلَم فارِغٌ من الحدَث الدالّ على الفعل ومعناه وزمنه.

وكلُّ ما مرَّ من الأعلام كان اسمَ ذات لا اسم معنى، كما كانَ معرفة بالعَلَميّة لا بغيرها من وسائل التعريف في العربيّة، وقد وقع في المواقع التي لا تأتي فيها الصفة المشبّهة على الوجوب أو التغليب باستثناء موقع "الخبر" فأصله الصفة؛ لهذا اقتضى المثالُ الدالُّ عليه تأويلاً عقليًّا بالردِّ إلى التشبيه، وساعَدَ على تبيّن ذلك أنَّ سياق استعمال العَلَم لم يكن إلا للدلالة على العَلَميّة، لا على أصل النقل إليها؛ لهذا سوف نعرض مفهوم الصفات المشتقّة بِصِيَغِها على مواقع الإعراب في منظومة النحو العربي؛ لنرى ما المواقع التي لا تأتي فيها الصفات المشتقّة، وما المواقع التي يجب أن تأتي فيها، وما المواقع التي يجوز فيها مجيء الصفاتِ المشتقّة أو غيرها؛ لتكون تلك المواقع ضابطًا نحويّا في الاستدلال على الصفة المشتقّة، أو الاستدلال على نَفْيها حتى يحصلَ التضامُّ بين الضوابط الثلاثة: المبنى، والمعنى الصرفيّ، والموقع النحويّ، مع إبقاء ضابط العَلَميَّةِ محصورًا في العَلَم وحدَه.

المبحث الرابع: الصفاتُ المشتقّةُ والمواقعُ النحويّة؛ الاطّرادُ والنِّسْبيّةُ والمَنْعُ:

إنَّ نظرتنا إلى النحو والصرف نظرةُ اتّحادٍ بينهما وتكامُلٍ، وليست نظرة انفصالٍ واهِمٍ واهٍ؛ إذ يكفي من الجاذبيّة غير المنفَكّة بينهما أنَّ بابَ عمَلِ المصادر والمشتقّات بابٌ نحويّ أصيل، لا يتمُّ بُنيانُه إلا بمعرفة المصادر والمشتقّات حتى يتسنّى فهمُ معمولها وضبطه وإعرابه، وليس ببعيدٍ عن خبرة المشتغلين في العربيّة أن يتبيّنوا في إجابات طلبتهم سوءَ الفهْم نتيجة الوهْم بأنَّ الصرف علْم مستقّل عن النحو والإعراب، ففي قولنا:

– يا ناظِمًا الشعْرَ، لا تنسَ أنَّ الشِّعْرَ فنٌّ ورسالة.

قد يظنّ بعضُ المتعلِّمين أنَّ كلمة "الشعر" الأولى مجرورةٌ بالإضافة ظنًّا منهم أنَّ المنادى مضاف، كما قد يحارُ بعضهم في إعراب كلمة "الشعر" بعد أن يتبيّن بحسّه اللغويّ أنَّها منصوبة، ويستبعد أن تكون مفعولا به؛ إذ يكون قد اعتادَ أنَّ المفعول به مرتبط بالفعل، كما قد يذهب أحدُهم إلى إعراب "ناظِمًا" اسمَ فاعل ظَنًّا منه أنَّ الفصائل الصرفيّة مواقع نحويّة إعرابيّة، مع أنَّ العبارة مثال على المنادى العامل الشبيه بالمضاف، وكلمة "الشعر" مفعول منصوب لاسم الفاعل المنادى.

لكنَّ القصدَ من هذا المثال يتجاوزُ تأكيدَ علاقةِ الاتحاد بين الصرف والنحو إلى تأكيد ضرورة أن تُستَثمَر المواقع النحويّة في تبيُّن المشتقّات؛ لأنَّ مَدار البحث عليها؛ لهذا سنبيّنُ علاقة الصفات المشتقّة بالمواقع النحويّة الإعرابيّة، وسيكون البحث فيها بحسب ترتيب أبواب المواقع الاسميّة في الألفيّة، فيتقدّم بحث العلاقة مع باب المبتدأ والخبر، والنواسخ على بحث العلاقة مع باب الفاعل ونائبه، الذي سيتقدّم على باب المفعولات، ثم تأتي أشباه المفعولات في الحال والتمييز والاستثناء، ثمّ ظاهرة الجرّ والتوابع.

ففي باب المبتدأ والخبر لا خِلافَ في أنَّ المبتدأ يجوزُ أن يكون منقولا عن صفةٍ إذا كان عَلَمًا كما مرَّ، وفي هذه الحالة لا يكون من الصفات المشتقّة لفوات معناه المعجميّ، أو أن يكون المبتدأ صفة مشتقّة مقصودة بمعناها المعجميّ لذاتها لا لجملتها، كما في قولنا:

– القادِمُ أجمَلُ.

فكلمة "القادِم" مبتدأ في النحو، وهي اسم فاعل في الصرف، لكنَّ الجملة تدور حول معنى الجمال؛ لأنَّ مناط معنى الجملة الاسميّة في الخبر، وهي في تأويل تناظُرٍ مع قولنا:

– الشيءُ أجمَلُ.

فكأنَّ أصل الجملة:

– الشيءُ القادِمُ أجمَلُ.

واسم الفاعل "القادم" فيه معنى الوصف؛ لأنَّه نعت، لكنَّ اطّرادَ حذف المنعوت الدالّ على تعميم جعله خَلَفًا منه من غير الحاجة إلى تقديره؛ لأنَّ الاسمَ الواقعَ مبتدأً لا بُدَّ من أنْ يكونَ دالّاً على المعنى المنوط به، كما قال محمد خير حلواني[1]، والمعنى جُزءٌ من مفهوم الصفات المشتقّة.

وبناءً على هذا الفَهْم جازَ أنْ يقع الوصفُ مبتدأً عاملا مُستوفيًا معموله الظاهر مع بقاء الخبر الصريح، أو عاملا مستغنيًا بمعموله عن الخبر، وهو ما يُسمَّى بـ"الوصف السابق"[2] لئلا يكون المبتدأ معمولا، فيجوز أن يُقال:

– الضارِبُ زيدًا قادِمٌ.

فكلمةُ "الضارب" مبتدأٌ عامِلٌ، وهو اسم فاعل استوفى مفعوله المنصوب "زيدًا"، وجاءت كلمة "قادِم" خبر له.

ويجوز أن يُقال:

– أمَضْروبٌ زيدٌ؟

فتكون كلمة "زيدٌ" نائبَ فاعلٍ لاسم المفعول "مَضْروب" الواقع مبتدأً، سدّت مسدّ الخبر للاستغناء عنه، ومع هذا فمعتمَد الفائدة في الجملة الاسميّة الخبر، لكنَّ مجيء المبتدأ وصفًا عاملا أو غير عامل إنَّما هو بالنظر إلى أصل اشتقاقه، قال الشاطبيّ عن المبتدأ الواقع صفة:

(١) يُنْظَرُ: محمد خير حلواني، النحو الميسَّر، ط ١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٧م، ج ١، ص ٢٣٧.

(٢) يُنْظَرُ: البعلي، محمد بن أبي الفتح، ت ٧٠٩هـ، الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، ط ١، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢م، ج ١، ص ١٦٣.

"الصفة تستلزم المعمول – إنْ ذُكِرَ- من حيث هي مشتقّة لا من حيث قصد التركيب للإفادة"(١).

ومن الحالات المشهورة في باب المبتدأ ما يسمّى بالمبتدأ النكرة العامل المعتمِد على استفهام قبله أو نفي أو شبه ذلك ممّا يقوّي مجيئه مبتدأً عاملا عمل فعله(٢) مع أنَّه من الصفات المشتقّة، كما في قولنا:

– أقادِمٌ زيدٌ؟

– ما فاشِلٌ مَنْ حاوَل النجاحَ.

وفي باب المبتدأ والخبر أيضًا لا خِلافَ في جواز أن تأتي الصفة المشتقّة خبرًا، بل لعلَّ ذلك هو الأصل في الخبر؛ لأنَّ الكوفيّين يذهبون إلى أنَّ الخبر الجامد يتحمّل ضميرًا من معناه المشتقّ(٣)؛ "لأنَّ الخبر في معنى ما هو صفة"(٤)، فالاتفاق بينهم في أنَّ الأصل في الخبر المفرد أن يكون صفة، لكنَّه يجوز أن يأتي اسمًا جامدًا محضًا، أو على أيّ شكلٍ من أشكال الخبر الأخرى.

وكلّ ما جازَ في المبتدأ من الخلوّ من الصفة المشتقّة عندما يكون علَمًا، أو اسما جامدًا، أو مبنيّا، يجوز في اسم كان وأخواتها، فَمَوقِعُ اسمِ كان نسبيُّ الدلالة على الصفة المشتقّة، وكذلك الخبر مع تأصيل أن يكون صفة كما كان كذلك في الإخبار عن المبتدأ. ولا تخرج إنَّ وأخواتها عن التقنين الجاري على كان وأخواتها.

وفي باب الفاعل لا خلافَ في جواز أن يأتي فاعل الفعل التامّ صفةً أو غيرَ صفة

(١) يُنْظَرُ: الشاطبيّ، إبراهيم بن موسى، ت ٧٩٠هـ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة باحثين، ط ١، منشورات جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٥٩٢.

(٢) يُنْظَرُ: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربيّ، ط ١، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٧م، ج ٣، ص ٤٨٢–٤٨٤.

(٣) يُنْظَرُ مسألة القول في تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ التي أورد الخلاف فيها: أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمّد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشرة دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ نشر، ج ١، ص ٥٥–٥٧.

(٤) المصدر السابق، ج ١، ص ٥٦.

بالمحدِّدات المعروفة في النحو العربيّ، وكذلك نائب الفاعل، والمفعول به الأوّل، فيصحّ أن نقول:

- رأيتُ الرجُلَ.
- رأيتُ الكاتبَ.
- رأيتُ الكاتبَ المقالةَ.

فالجملة الثالثة جاء فيها كلمة "الكاتب" مفعولا به، وهي في الوقت نفسه اسم فاعل، لكنَّ الجملة الأولى لا علاقة للمفعول به فيها بالصفات المشتقّة. أمّا الجملة الثانية فالمفعول به فيها اسم الفاعل، فهو صفة إنْ دلَّ على المتصف بالكتابة، لكنَّه إنْ دلَّ على لقبٍ محضٍ لا علاقة له بالكتابة؛ يأخذ حُكْمَ العَلَمِ، فلا يكون صفة؛ لهذا بقيَ مُفتقِرًا إلى تدبُّر سياق الاستعمال، فإن لم يظهر شيءٌ فهو صفة استصحابًا للأصل الظاهر من الكلام.

أمّا المفعول به الثاني؛ فهو على نوعين: أوّلهما ما كان مُحوّلا عن مبتدأ وخبر، فيجوز أن يكون أصله في الصرف من الصفات المشتقّة، بل لعلّه الأصل الغالب استصحابًا لحُكم خبر المبتدأ المفرد، نحو:

- ظننتُ الفريقَ فائزًا.

وثانيهما المفعول به الثاني غير المحوَّل عن الخبر، وهذا يكون من الأسماء غير الصفات، كما في:

- وَعَدَ زيدٌ أباه خيرًا.
- أعطى محمّد الفقيرَ مالا.

وأمّا المفعولُ به الثالث؛ فيأخذ حُكْمَ خبر المبتدأ في أصالة أن يكون صفةً؛ لأنَّه إنَّما يكون محوَّلا عن خبرٍ، كما في قولنا:

- أعْلَمَ زيدٌ أباه الخبرَ صحيحًا.

فأصل المفعول به الثالث الإخبار عن المفعول به الثاني، على نحو:

- الخبرُ صحيحٌ.

إنَّ المفعولَ به الأوّل والثاني والثالث تخصيص؛ والتخصيص على معنى ما مناسب

للصفات المشتقة؛ لهذا جازَ أن تأتي على التفصيّل السابق مفعولا به.

وعلى النقيض منه المفعول المطلق؛ لأنَّه مُطلَق من التخصيص؛ لهذا كان حدُّه مناسبًا للمصدر، قال ابن هشام: "هو المصدر الفضلة المؤَكِّد لعامله، أو المبيّن لنوعه، أو لعدده"(١)، فلا يكون موقعُه دالاً على الصفات المشتقّة.

لكنَّ إشكالية المفعول المطلق تبرز في نائبه؛ فثمّة حالة مشهورة من النيابة عن المفعول المطلق تكون صفة، وهي نيابة الصفة عن المفعول المطلق، مثل قولنا:

- تعبْتُ كثيرًا.

فالأصل المحوَّل عنه:

- تعبْتُ تعَبًا طويلا.

حُذِفَ المفعول المطلق الأصليّ "تعَبًا" ونابتْ عنه صفته "طويلا" التي كانت نعتًا له، وهي في بنيتها الصرفيّة صفة مشبّهة مشتقّة، مع أنَّ من الجائز أن تُعرَبَ صفة لمفعول مطلق محذوف، فتبقى على أصل بابها في النحو "باب النعت/الصفة" ولا تفارق أصل بابها في الصرف: باب الصفة المشبّهة. وأمّا سائر حالات النيابة عن المفعول المطلق فلا تكون صفة صرفيّة مشتقّة كالعدد، واسم الإشارة، والضمير، والآلة، والمرادفة، والملاقاة في الاشتقاق، وغير ذلك.

ولا تأتي الصفات المشتقّة في موقِع المفعول له؛ لأنَّه علّة دالّة على الغاية؛ ولهذا قالَ الفاكهيّ في حدِّه: هو "المصدر القلبيّ الفضلة المعلِّل لحدَثٍ شاركه وقتا وفاعلا"(٢)، فهو من المصادر لا الصفات؛ فيكون دليلا على أن ما يقع في موقعه ليس صفة.

وأمّا المفعول فيه؛ فيجوزُ أن يكون صفة مشتقّة إذا كان مَصوغًا على حدِّ اسمَي الزمان والمكان في عِلْمِ الصرف، ليس غير، مثل:

(١) ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين عبدالله، ت ٧٦١هـ، شرح شذور الذهب، تحقيق: بركات يوسف هبّود، مراجعة: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٢٩٦.

(٢) يُنْظَرُ في حدّ المفعول له وشرحه: الفاكهيّ، شرح الحدود في النحو، ص ٢١٦-٢١٧.

- جلستُ مَجْلِسَك[1].

فكلمةُ "مَجْلِس" مفعول فيه مأخوذٌ من صفة المكان في الصفات المشتقّة.

وأمّا المفعول معه؛ فلا يكون من الصفات المشتقّة؛ لأنَّه اسمٌ دالّ في جملته على مُسْمًّى به، وقد عرَّفه النحاة بأنَّه: "الاسم الفضلة الواقع بعد واو أُريدَ بها الدلالةُ على المصاحبة من غير تَشْريكٍ في الحُكْمِ"[2]، مثل:

- جلسْتُ وظِلَّ الشجرةِ.

فالاسمُ "ظِلّ" مفعول معه منصوب، ولو جاء ما بِنيتُه الصرفيّة من الصفات المشتقّة مفعولا معه؛ لخرج إلى الاسم المحض، نحو:

- سِرْتُ والشاطئَ.

- كيفَ أنتَ ومازِنًا؟

فكلمة "الشاطئ" اسم منقول عن اسم الفاعل، وليست اسم فاعل في هذا الموقع الإعرابيّ لفوات الدلالة على المعنى الصرفيّ لاسم الفاعل، وكذلك الاسم "مازِنًا" في حالة نصبه، وهي الراجحة[3]، فهو عَلَمٌ خالٍ من معناه المعجميّ، دخل الجملة للمصاحبة على المعية بعد الواو.

ومن التوسّع في تدبُّر أشكال المفعول معه تقليب النظر في نحو قولنا:

- سهرْتُ والمريضَ.

فكلمة "المريض" صفة مشبّهة من الصفات المشتقّة، تدلّ على من يُعاني المرَض، لكنَّ المقصود بها في هذه الجملة مُسَمًّى محدَّدًا مقصودًا، فتكون قد صارت اسمَ ذاتٍ، أو تكون

(١) يُنْظَرُ: المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٢) الفاكهي، عبدالله بن أحمد، ت ٩٧٢هـ، كشْف النِّقاب عن مُخَدَّرات مُلْحة الإعراب، تحقيق: محمود نصّار، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ١٠٢.

(٣) ثمّة خِلاف في ضبط ما بعد الواو وإعرابه في هذا المثال، ولكنَّ الراجح ما أثبتنا موافَقةً لرأي الجمهور. يُنْظَرُ: الشاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج ٣، ص ٣٣٠-٣٣١. وفاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط ١، دار الفكر، الأردن، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٢٣٧-٢٤٠، وفيه تحليل عميق لمعنى المصاحبة في ترجيح الضبط والإعراب.

على أصلها في الوصف بتقدير "والطفلَ المريضَ" فتكون نعتًا لمفعول معه محذوف. وبما أنَّ المفعول معه لا يُحذَف مع تقديره لأنَّه فضلة؛ فقد ترجَّحَ أنّ الصفة المشبّهة هنا لم تدلّ على الفاعليّة المحدَّدة، بل دلّت على المعنى المسَمّى بها؛ ولهذا يترجَّحُ أن تبقى اسمًا دالا على مُسَمّى بها، وليس اسمًا قائمًا بمعناها من جهة الفاعليّة والحدَث، فلا تكون في موقع المفعول معه من الصفات الصرفيّة.

وقريبٌ من المفعولات ما يُسمّى أشباه المفعولات، وهي الحال، والتمييز، والاستثناء.

أمّا الحال؛ فهو من أهمّ المواقع النحويّة التي تظهر فيها الصفاتُ المشتقّة؛ لأنَّه "هيئة الاسم الذي يعود إليه الذي هو صفةٌ له في المعنى"(١)؛ ذلك أنَّ الحال يؤسِّس لمعنى معجميّ دلاليّ جديد في الجملة، يشبه المعنى الذي يؤسّسه المسنَد، ففي قولنا:

– نامَ الطفلُ مبتسِمًا.

حديثٌ عن النوم المعبَّر عنه بالفعل المسنَد "نام"، وحديثٌ آخر عن الابتسام المعبَّر عنه بالحال "مبتسِمًا"، فالحال من مواقع المعاني النحويّة المعجميّة؛ ولهذا كان أشبه موقِع بالخبر، والنعت؛ وكان الأصل الصرفيّ فيه أن يكون صفة مشتقّة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة ونحوها؛ ليكون قادرًا على تمثيل هيئة صاحبِه تمثيلا يساعد المسنِدَ على التوسّع المعرفيّ في الجملة.

ويُعلِّلُ جمهورُ النحاة أصالةَ أنْ يكون الحال وصفًا مشتقًّا بأنَّه "دالّ على معقوليّة الاسم، وشيء آخر لأجله كان الصوغ، نحو "راكِب"؛ فإنَّه يدلّ على ذاتٍ مُتّصفة بالركوب"(٢)، أيْ: أنَّه يدلّ ببنيته المخصوصة على المعنى الوظيفيّ له في موقعه من الجملة، ناهيكَ أنَّ الحال كالخبرِ، يمكنُ أنْ يعمل عمَلَ فعلِه، حتى كان من شرط الجملة الواقعة حالا أن يعود منها ضمير على صاحب الحال، لأنَّ تقدير الحال "راكِبًا"، و"مَضروبًا" في الجملتين:

(١) ابن يعيش الصنعاني، محمد بن علي، ت ٦٨٠ هـ، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ص ٢١٥.

(٢) أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجّار، ويس أبو الهيجاء، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م، ج ٢، ص ٦٢٨.

- جاء زيدٌ راكبًا.

- شاهدتُ عَمْرًا مضروبًا.

"راكبًا هو" بتقدير عَود الضمير على صاحب الحال "زيد"، و"مَضروبًا هو" بتقدير عَود الضمير على صاحب الحال "عمرو"(١).

وبَلَغ من تمسّك جمهور النحاة بأصالة أن يكون الحال وصفًا مشتقًّا أنَّهم جعلوا الحال عندما يكون اسمًا جامدًا، أو مصدرًا في تأويل المشتقّ ما أمكنَهم ذلك؛ لأنَّ الحال معنى صاحبه، قال الشاطبيّ: "الوصفيّة في الحال ضَرْبانِ: ضربٌ هي فيه صريحة، وذلك في الاشتقاق، وضرب هي فيه بالتأويل، وذلك حيث الجمود"(٢)، وقال ابن يعيش الصنعاني في الحال الجامدة التي تقع موقع المشتقّ: " نحو قولك: (مررْتُ بزيدٍ ذا مالٍ) فوقع "ذا" موقع "صاحب"، و"صاحب" مشتقّ"(٣)، ومنه تأويل الحال الدالّة على ترتيب باسم المفعول "مُرَتَّبين"، والدالة على سِعر باسم المفعول "مُسعَّرًا"، والدالة على تشبيه باسم الفاعل "مُشابِهًا"، ونحو ذلك(٤).

ولا يبعُدُ الحالُ الجملة عن الوصف المشتقّ؛ لأنَّه لم يجُزْ أنْ يقع جملةً في محلّ نصب إلا بتقدير اسم مفرد مشتقّ(٥)، نحو:

- وصَلَ اللاعب يضحكُ.

فهي بتقدير:

- وصَلَ اللاعب ضاحِكًا.

إذن؛ فالحالُ إذا كان اسمًا مفردًا؛ فهو في الغالب وصف مشتقّ، أو دالّ على الوصف المشتقّ حقيقة أو تأويلا، وإذا كان جملة فهو في تقدير وصف مشتقّ مفرد.

(١) يُنْظَرُ: ابن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، ص ٢١٧.

(٢) الشاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج ٣، ص ٤٢٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٤) يُنْظَرُ في الحال الجامدة المؤوّلة بمشتق: أبو حيّان الأندلسيّ، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ج ٢، ٦٣٤-٦٣٥.

(٥) يُنْظَرُ: الشاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج ٣، ص ٤٩٢.

وأمّا التمييز؛ فهوَ اسمٌ جامد يبيّن الذوات[١]، وهذا يعني أنَّ الأصل فيه أن يكون اسمَ ذاتٍ محضًا، وليس صفة مشتقّة، كما في:

- رأيتُ عشرينَ رَجُلاً.

لكنَّ معهود العرب في كلامها يشير إلى مجيء التمييز على أبنية الصفات المشتقة، فيُقال:

- رأيتُ عشرين لاعِبًا.

ومنه قول الشاعر:

يا حبَّذا المالُ مبذولا بلا سَرَفٍ في أوْجُه البِرِّ إسرارًا وإعلانا

بالمجيء باسم المفعول "مبذولا"، مع أنَّ موقعه التمييز، لكنَّ ابن هشام خرَّجه على الحال؛ لأنَّ المراد به تقييد المدح لا تبيينه[٢].

وكان ابنُ هشام الصنعاني قد جادَلَ في مجيء أبنية الصفات في موقع التمييز تمسّكًا بأصل قيود بابه، فاضطُرَّ إلى التعليل بالتأويل، فقال: "فإن اعترضَ معترِضٌ، فقال: ما تقولون في: لله درُّه فارِسًا، وكفى بزيدٍ صاحِبًا، وحَسْبُكَ بعمرو خليلا، وما شاكَلَ ذلك. أليس "فارسًا، وصاحِبًا، وخليلا" كلّها مشتقّات، وقد نُصِبَت على التمييز، وقد شرطتم أنَّ التمييز يكون جامدًا؟ فالجواب: أنَّ هذه الأسماء نعوت لأشياء محذوفة، وتلك المحذوفات أسماء جامدات، وهي التي نُصِبَتْ على التمييز في التحقيق، فلما حُذِفَتْ نابتْ مَنابها، فأُعطيَت إعرابها، وذلك جائز في لغة العرب. فإذا قلتَ: لله درُّه فارسًا، فالتقدير: لله درُّه رجلا فارِسًا، فـ"رجلا": تمييز، و"فارسًا": نعت له. وكذلك: كفى بزيد صاحِبًا، التقدير: كفى بزيدٍ رجلا صاحِبًا. وكلّ تمييز أتى مشتقّا فهو على هذا التقدير"[٣].

(١) يُنْظَرُ: ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كُتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م، ج ٥، ص ٤٠٩، ٤١٨-٤١٩.

(٢) يُنْظَرُ: المصدر السابق، ج ٥، ص ٤١٩. والشاهد مجهول القائل.

(٣) ابن يعيش الصنعاني، التهذيب الوسيط في النحو، ص ٢٢٨.

إنَّ كلام ابن يعيش الصنعاني في غاية الدقّة في انسجامه مع التصوّرات النظرية للنحو العربيّ؛ لأنَّ الصفات المشتقة في موقع التمييز كالمَيِّتةِ في وظيفتها الصرفيّة، فهي أبنية صفاتٍ ليسَ غير؛ فلا يستقيم أن يُقال:

– جاء عشرون حافِظًا السورةَ.

لأنَّ فاعل اسم الفاعل "حافِظًا" ما اتّضحت عودته على اسم دالّ، لكنَّنا لو قلنا:

– جاء عشرون طِفْلا حافِظًا السورة.

لكان الكلام حَسَنًا مستقيمًا بعودة فاعل اسم الفاعل على التمييز "طِفلا". ومع هذا فإنَّ دواعي التيسير والتسهيل داعية في التعليم الأوَّليّ إلى عدم تقدير التمييز المحذوف قبل الصفات المشتقّة.

وفي أسلوب الاستثناء التامّ يبرزُ المستثنى موقعًا نحويّا خاصّا بالأسماء؛ ذلك أنَّ الاستثناء إخراج، والإخراج للمُسمَّى بالاسم وما لحقه من معنى الاستثناء وحُكمه، ففي قولنا:

– حَضَرَ اللاعبون إلا زيدًا.

جاءت كلمة "زيدًا" اسمًا عَلَمًا، يلحق به أنَّه من اللاعبين، لكنه لم يحضر، فمعنى الاستثناء صفة مناقضة للاسم المستثنى، وعلى هذا يكون الأصل في المستثنى الاسم، لا الصفة، بدليل أنَّ بعض الأسماء الجامدة قد تحلّ محلّ المستثنى نفسه، وتأخذ حكمه، مثل: "غير"، و"سِوَى"، و"بَيْدَ"؛ ولهذا إذا جاءت الصفة المشتقّة في موقع المستثنى؛ فهي نعت لمنعوت محذوف، كما في قولنا:

– ارتقى الطلابُ إلى السنة الجامعيّة الرابعة إلا الراسِبَ.

فكلمة "الراسِب" اسم فاعل دالّ على اتِّصاف بمعنى الرسوب، وهي في موقع المستثنى لمجيئها بعد "إلا"، لكنَّها عند تدقيق النظر ليست المستثنى؛ لأنَّ تقدير الكلام في بنيته العميقة:

– ارتقى الطلابُ إلى السنة الجامعيّة الرابعة إلا زيدًا الراسِبَ.

لأنَّ "زيدًا" من الطلاب، أو:

– ارتقى الطلابُ إلى السنة الجامعيّة الرابعة إلا الطالِبَ الراسِبَ.

بإظهار اسم الذات "الطالب" خَلَفًا عن اسمه. وقد مثَّل عبّاس حسن على الاستثناء بجملة لافتة، فقال:

– ما أخطأ المتكلِّمون إلا واحدًا مُتسرِّعًا [(١)].

فلو حذفنا المستثنى "واحدًا" لصارت الجملة هكذا:

– ما أخطأ المتكلِّمون إلا متسرِّعًا.

فلا تكون الصفة المشتقّة للدلالة على اسم الفاعل "متسرِّعا" مستثنى عند تدبُّر الجملة، لكنَّ القرافيّ في باب استثناء الصفات أشار إلى جواز استثناء الصفة من الصفة، والموصوف من الموصوف، والصفة من الموصوف بأمثلة غير وظيفيّة حتى قال: "فتأمَّل هذا، فهو غريب نَكِدٌ في المعنى، وهو قليل الوقوع"[(٢)]؛ لأنَّ قولنا مثلا:

– شاهدْتُ الحاضِرين إلا الغائبَ.

استثناء صفة "الغائب" من صفة "الحاضرين"، لكنَّ الصفتين تدلان على موصوف محذوف، ولا معنى للجملة؛ لأنَّ مشاهدة الحاضرين تعني عدم مشاهدة الغائب أو الغائبين؛ ولهذا لا تقع الصفات المشتقة –على ما نميل إليه– مستثنى إلا بتأويل موصوف محذوف قبلها.

وعند دراسة علاقة الصفات المشتقّة بالجرّ في العربيّة؛ يظهر بابا الجرِّ: الجرّ بحرف الجرّ، والجرّ بالإضافة. فأمّا الجرّ بحرف الجرّ فهو مما يجوز أن يدخل على الاسم المشتقّ، وغير المشتقّ؛ لأنَّ الصفات المشتقة من فصيلة الاسم. وأمّا الجرّ بالإضافة؛ ففيه تفصيل؛ إذ يجوز أن تأتي الصفة المشتقّة في موقع المضاف إذا كانتِ الإضافةُ لفظيّة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [سورة الطلاق، من الآية ٣]، فخبر "إنَّ" صفة مشتقّة لاسم الفاعل، ويجوز أن تأتي في موقع المضاف إليه، سواء أكانت عاملة أم غير عاملة، كما في قولنا:

(١) يُنْظَرُ: عبّاس حسن، النحو الوافي، ط ٤، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م، ج ٢، ص ٣٢٣. والمستثنى في الجملة يحتمل الرفع على الإتباع؛ لأنَّه تامّ منفيّ.

(٢) يُنْظَرُ: القرافيّ، أحمد بن إدريس، ت ٦٨٤ هـ، الاستغناء في [أحكام] الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٤٨٧.

- أبي صديقُ الكاتبِ القصّةَ.
- أبي صديقُ كاتبِ القصّةِ.

فعمل اسمُ الفاعل "الكاتب" الذي في موقع المضاف إليه في الجملة الأولى، وأخذ المفعول به "القصة"، لكنَّه جاء غير عاملٍ النصبَ في الجملة الثانية.

وعند دراسة علاقة الصفات المشتقّة بالتوابع الأربعة: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدَل؛ يبرزُ النعت/الصفة بوصفه أهمَّ أبواب العربيّة الدالّة على الوصفيّة بنيةً ومعنًى؛ لأنَّه "تابع مقصود بالاشتقاق وصفًا أو تأويلا"(١)، يبيّن صِفة متبوعه، أو ما تعلَّقَ به عند استعمال النعت السببيّ(٢)، وهو يناسب الصفات المشتقّة؛ لأنَّ كلّ واحدة منها "صِفة بالطَّبْع"(٣)، مثل:

- جاءَ زيدٌ الكاتبُ.

فاسم الفاعل الواقع نعتا "الكاتب" يدلّ على مَن يكتب، وهو المنعوت "زيد"، لكنَّ تغيّر المنعوت لا يُلغي دلالتها المعجميّة والصرفيّة على القائم بالكتابة حقيقة أو اتّصافًا.

ومع أنَّ النعت يجوز بغير الصفات المشتقّة على ما هو مذكور في مظانّ النحو إلا أنَّ جمهور النحاة يُعيدون بالتأويل النعتَ بغير الصفات المشتقّة إلى الصفات المشتقّة(٤)؛ مثل النعت بالجملة، وبالاسم الموصول، ونحوهما، كما في:

- قرأتُ كتابًا يفيدُني في بحثي.
- جاء الذي أحبُّه.

(١) أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ج ٤، ص ١٩٠٧.

(٢) يُنْظَرُ: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج ٣، ص ١٨١.

(٣) الكيشيّ، محمد بن أحمد، ت ٦٩٥هـ، الإرشاد إلى عِلم الإعراب، تحقيق ودراسة: عبدالله علي الحسيني البركاتي، ومحسن سالم العميريّ، ط ١، منشورات جامعة أمّ القرى، مكّة المكرَّمة، ١٩٨٩م، ص ٣٦٥.

(٤) يُنْظَرُ: الشاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج ٤، ص ٦٢٧-٦٣٠. ومصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، راجعه ونقّحه: عبد المنعم خفاجة، ط ١٨، المكتبة العصرية، لبنان، ١٩٨٦م، ج ٣، ص ٢٢٢-٢٢٣. ومحمد عيد، النحو المصفّى، طبعة دار عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٥م، ص ٤٦٢-٤٦٣.

– قرأتُ كتابَك هذا.

فالنعت الأول في تقدير: "مفيدًا"، والثاني في تقدير: "المحبوب"، والثالث في تقدير: "المشار إليه".

وأمّا التوكيدُ فهو على نوعين: معنويّ ولفظيّ، أمّا التوكيد المعنويّ فلا يكون بألفاظ الصفة؛ إذ له أسماء مخصوصة. وأمّا التوكيد اللفظيّ فهو تكرار لفظ من غير شرط في نوعه؛ فيكون جائزا وقوع الصفة المشتقة توكيدًا.

وأمّا العطفُ فيجوز أنْ يقع في موقع الاسم المعطوف فيه الوصف المشتقّ؛ لكنَّه يأخذ حُكم ما يُعطَفُ عليه.

وأمّا البدَل فلا يكون صفة مشتقّة؛ لأنَّه التابع المقصود بالحكم على سبيل الإخبار(١)، فليس خبرًا في اشتقاقه، بل في دلاته على ذاته. وعطف البيان داخِل فيه.

وثمّة مسألةٌ تتعلّق بالنعت والبدَل أو عطف البيان، وهي تابع "أيُّها وأختها" في النداء؛ لأنَّ هذا التابع إذا كان من الصفات فهو نعت تمسّكًا بحدِّ بابه، وإذا كان جامدًا فهو بدَلٌ أو عطف بيان.

وأمّا المنادى فهو اسم ذات في الأصل، ولا يكون صفة إذا كان من المنادى العَلَم، لكنَّه قد يكون صفة إذا كان من المنادى المضاف، أو الشبيه به، أو النكرة غير المقصودة، أو المقصودة. وتأخذ الندبة والاستغاثة ونداء التعجّب أحكامَ نوع المنادى في أصله، فيجوز أن تكون صفة مشتقّة إنْ لم تكن علَمًا.

وثمّة استدلالٌ على الصفات المشتقّة يتجاوزُ الموقعَ النحويّ إلى الأثَرِ التركيبيّ في الاسم الذي بعده، وهو ما يُعرَف بعمل المشتقّات، فالمشتقّات العاملة هي التي يظهر أثرها الصريح في معمول بعدها أصالة بوصفه فاعلا لها، أو نائب فاعل، أو مفعولا به، أو مشبّهًا بالمفعول به، ويبدو أنَّ جمهور النحاة اكتفَوا بشرح شروط عمل المشتقّات لأسبابٍ تعليمية من غير أن يدخلوا في جدَل الاطراد والنسبيّة والتأويل في المواقع النحويّة التي تقع فيها الصفاتُ المشتقّة،

(١) يُنْظَرُ: الشاطبيّ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج ٥. ص ١٩٠.

سواء أكانت عاملة بأثر ظاهر، أم لم تكن عاملة؟ إذ ليس كلّ مبتدأ أو خبر، أو صفة، أو حال، أو نعت، أو منادى يكون بالضرورة صفة مشتقّة عاملة، ولكنَّ اللافت في شروط عملها أنَّها لا تعمل عمل فعلها إلا إذا قُصِدَ بها معنى الفعل[1] بالاستبدال به حقيقة أو تقديرًا، وهذا هو الضابط الأكثر أهميّة في الاستدلال على إعمال المشتقّات، والاستدلال على أنَّ هذه العوامل الاسميّة صفات مشتقّة.

(١) يُنْظَرُ: ابن مالك، محمد بن عبدالله، ت ٦٧٢ هـ، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ج ٢، ص ٤٠١.

نتائج البحث وتوصياته:

مع أنَّ البحثَ تَوَصَّلَ إلى نتائجَ جُزئيّةٍ مفصَّلة إلا أنَّ نتائجَه العامّة دالّةٌ على خارطةٍ علميّة، أهمُّ ما فيها:

١- أكَّدَ البحثُ أنَّ تصنيفَ أبنية الصفاتِ المشتقّة يحتاجُ إلى مُواءَمةٍ بين متطلبات الوزن الصرفيّ، ووظيفة الباب، والموقِع النحويّ، وسياق الاستعمال في الجملة العربيّة.

٢- بيَّن أنَّ الوظيفة الصرفيّة للباب الصرفيّ رُكنٌ أساسٌ في تصنيف الصفات المشتقّة؛ إذ هي بدونها ليستْ صفة مشتقّة كالعَلَمِ المنقول عن إحدى الصفات المشتقّة؛ لأنَّ العَلَمَ مُنفَكٌّ عن وظيفة بنيته الصرفيّة بسبب دلالته على المسمَّى، لا المعنى المعجميّ.

٣- يمكنُ تصنيفُ المواقع النحويّة من حيث مواءمتُها لتصنيف الصفات المشتقّة والاستدلال بها عليها إلى ثلاثةِ أصنافٍ، وهي:

أ- الصِّنْفُ الأوّل: المواقعُ النحويّة النِّسْبيّة الدّلالة على الصفات المشتقّة بجواز مجيء الموقع النحويّ صفةً مشتقّة أو اسمَ ذات، وهذه المواقع هي: المبتدأ، والفاعل، ونائبه، والمفعول به الأوّل، والمفعول فيه، والاسم المجرور بحرف الجرّ، والمضاف إضافة حقيقيّة، والتوكيد اللفظيّ، والعطف، والمنادى وتابعه.

ب- الصِّنْفُ الثاني: المواقعُ النحويّة التي لا تدلّ على الصفات المشتقّة، وهي: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والتمييز، والمستثنى، والتوكيد المعنويّ، والبدل، وعطف البيان.

ج- الصِّنْفُ الثالث: المواقعُ النحويّة التي الأصلُ فيها الدلالةُ على الصفات المشتقّة، وهي: الخبر، والمفعول به الثاني المحوَّل عن خبر مبتدأ، وكذلك المفعول به الثالث، والحال، والنعت، والإضافة اللفظيّة، والصفات العاملة عمَل أفعالها.

ويوصي البحث بمتابعة دراسة هذا الموضوع في دراسات مستفيضة تتناول جزئياته في مسائلها المفصّلة مع الاستعانة بالأبعاد التربويّة واللسانيّة والتعليميّة عند البناء على نتائج هذا البحث.

المصادر والمراجع:

١ – إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربيّ، ط ١، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٧م.

٢ – الأزهريّ، خالد بن عبدالله، ت ٩٠٥هـ، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠م.

٣ – إسماعيل أحمد عمايرة، المشتقّات: نظرة مقارنة، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد ٥٦، الأردن، ١٩٩٩م.

٤ – أبو البركات الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمّد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشرة دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ نشر.

٥ – البعلي، محمد بن أبي الفتح، ت ٧٠٩هـ، الفاخر في شرح جُمل عبد القاهر، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، ط ١، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢م.

٦ – أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٧ – أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف، ت ٧٤٥هـ، منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجّار، ويس أبو الهيجاء، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١٥م.

٨ – رابح بو معزة، صُوَر المشتقّات الأحد عشر والمصادر المحوَّلة، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠١١م.

٩ – الرَّضيّ الأستراباذيّ، محمد بن الحسن، ت ٦٨٨هـ. يُنْظَرُ كتابه: شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م.

١٠ – الرُّمّانيّ، علي بن عيسى، ت ٣٨٤هـ، شرح كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: شريف عبد الكريم النجّار، تقديم: عيّاد عيد الثبيتي، ط ١، دار عمّار، ودار السلام، القاهرة،

٢٠٢١م.

١١- ابن السرّاج، محمد بن سهل، ت ٣١٦هـ، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.

١٢- السُّهَيليّ، عبد الرحمن بن عبدالله، ت ٥٨١هـ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٢م.

١٣- سيبويه، عمرو بن عُثمان، ت ١٧٩هـ، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

١٤- السيرافيّ، الحسن بن عبدالله، ت ٣٦٨هـ، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

١٥- سيف الدين طه الفقراء، المشتقات الدالّة على الفاعليّة والمفعوليّة: دراسة صرفيّة دلاليّة إحصائيّة، ط ١، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٥م.

١٦- سيف الدين طه الفقراء، رؤى غائبة في اللغة العربيّة، ط ١، دار جرير، الأردن، ٢٠١٩م.

١٧- الشاطبيّ، إبراهيم بن موسى، ت ٧٩٠هـ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة باحثين، ط ١، منشورات جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ٢٠٠٧م.

١٨- صابر الحباشة، المشترك الدلالي في اللغة العربيّة: مقاربة عِرفانية معجمية، ط ١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠١٥م.

١٩- صلاح الدين الزعبلاوي، الصفات مبناها ومعناها، مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ج ٣، مج ٥٦، ١٩٨١م.

٢٠- العبّاديّ، أحمد بن قاسم، ت ٩٩٤هـ، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق ودراسة: محمد حسن عوّاد، ط ١، دار الفرقان، الأردن، ١٩٨٣م.

٢١ – عبّاس حسن، النحو الوافي، ط ٤، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.
٢٢ – ابن عَقيل، عبدالله بن عبد الرحمن، ت ٧٦٩هـ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط ١، منشورات جامعة أمّ القرى، مكّة المكرَّمة، ١٩٨٢م.
٢٣ – العُكبريّ، عبدالله بن الحسين، ت ٦١٦هـ، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، وعبدالإله نبهان، ط ١، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بِدُبَي، ١٩٩٥م.
٢٤ – علي بهاء الدين بوخدود، المدخل الصرفيّ، ط ١، المؤسسة الجامعيّة، بيروت، ١٩٨٨م.
٢٥ – فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط ١، دار الفكر، الأردن، ٢٠٠٠م.
٢٦ – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
٢٧ – الفاكهيّ، عبدالله بن أحمد، ت ٩٧٢هـ، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط ٢، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٩٣م.
٢٨ – الفاكهي، عبدالله بن أحمد، ت ٩٧٢هـ، كشْف النِّقاب عن مُخَدَّرات مُلْحة الإعراب، تحقيق: محمود نصّار، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٨م.
٢٩ – فتحي عبد الفتّاح الدَّجَني، في الصرف العربيّ، ط ١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٧٩م.
٣٠ – القرافيّ، أحمد بن إدريس، ت ٦٨٤هـ، الاستغناء في [أحكام] الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٦م.
٣١ – القوشجيّ، علي بن محمد، ت ٨٧٩هـ، عنقود الزواهر في الصرف، دراسة وتحقيق: أحمد عفيفي، ط ١، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ٢٠٠١م.
٣٢ – الكيشيّ، محمد بن أحمد، ت ٦٩٥هـ، الإرشاد إلى عِلم الإعراب، تحقيق ودراسة:

عبدالله علي الحسيني البركاتي، ومحسن سالم العميريّ، ط ١، منشورات جامعة أمّ القرى، مكّة المكرَّمة، ١٩٨٩م.

٣٣- لطيفة النجّار، دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها، ط ١، دار البشير، الأردن، ١٩٩٤م.

٣٤- ابن مالك، محمد بن عبدالله، ت ٦٧٢هـ، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

٣٥- محمد بهجة الأثريّ، تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٩، العدد ٣، ١٩٧٤م.

٣٦- محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ط ٥، دار الشرق العربي، حَلَب، ١٩٩٩م.

٣٧- محمد خير حلواني، النحو الميسَّر، ط ١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩٧م.

٣٨- محمد عيد، النحو المصفّى، طبعة دار عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٥م.

٣٩- المرادي، الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط ١، مكتبة جزيرة الورد ومكتبة الإيمان، مصر، ٢٠٠٦م.

٤٠- المراديّ، الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤١- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، راجعه ونقّحه: عبد المنعم خفاجة، ط ١٨، المكتبة العصرية، لبنان، ١٩٨٦م.

٤٢- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ: بحث في مقولة الاسميّة بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب منوبة، ط ٢، ٢٠٠٤م.

٤٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ، لسان العرب.

٤٤- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط ٢، مطبعة

مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.تمّام حسّان، اللغة العربيّة؛ معناها ومبناها، ط ٥، عالم الكتب، مصر، ٢٠٠٦م.

٤٥ – الهرميّ، عمر بن عيسى، ت ٧٠٢هـ، المحرَّر في النحو، تحقيق: منصور علي محمد عبد السميع، ط ٢، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٤٦ – ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كُتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م.

٤٧ – ابن هشام الأنصاريّ، جمال الدين عبدالله، ت ٧٦١هـ، شرح شذور الذهب، تحقيق: بركات يوسف هبّود، مراجعة: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.

٤٨ – ابن يعيش الصنعاني، محمد بن علي، ت ٦٨٠هـ، التهذيب الوسيط في النحو، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

٤٩ – ابن يعيش، موفّق الدين يعيش الحلبيّ، ت ٦٤٣هـ، شرح المفصَّل، مصوَّرة عالم الكتب في بيروت عن نشرة الأزهر الشريف.